



بالإشارة إلى بيان الجماعة الذي صدر أمس.. نؤكد على الآتي:

1. أن البيان صدر ردا على حملات ممنهجة (تدعي وجود ذراع عسكري للجماعة) تشنها جماعات ضغط صهيونية تمويلها "الإمارات" ؛ لربط جماعة الإخوان بالإرهاب واستصدار قرارات تصنيف بحق أبناء الجاليات الإسلامية في أوروبا.
2. أن البيان لا علاقة له بأحداث محلية أو أشخاص ، من قريب أو بعيد، وأن اتهامات وزارة الداخلية المصرية تدعمها الدراما والصحافة والإعلام لوسم الجماعة بالعنف - مستمرة منذ ثلاثة عشر عاما، حتى باتت الادعاءات الكاذبة مألوفة ومثار سخرية ولا تستدعي الرد. حتى إن الجماعة لم ترد على مسلسلات رمضان تخصصة في تزييف تاريخ الإخوان، وتكتفي برد الجمهور.
3. دأبت الجماعة على مناصرة كل مظلوم اعتدت عليه أجهزة الأمن المصرية، وتدين -دائما- جرائم الاختطاف والإخفاء القسري والاعترافات تحت وطأة التعذيب، كتلك التي مارستها وزارة الداخلية، لتصدر بيانها المتلفز الأخير الذي توزع فيه اتهامات الإرهاب؛ لصرف انتباه الشعب عن الأزمات التي غرق فيها المصريون، ولتبرير قمع المعارضين.
4. يؤكد البيان المشار إليه على الخط الثابت للجماعة ضد العنف، منذ تأسيسها وحتى اليوم. لكنه في الوقت ذاته يحمل النظام المصري صراحة مسؤولية العنف باستخدامه آلة القتل في التغيير السياسي بعد ٢٠١٣.
5. تطالب الجماعة النظام بالانصراف إلى المشكلات والهموم الوطنية التي يعاني منها الشعب، والتي تعكس يوميا مزيداً من الفشل في إدارته، بما يؤثر على معيشة المواطن وحياته اليومية، بدلاً من التضحية بشباب الوطن كشماعات ومبررات لسياسات فاشلة.
6. وختاماً، تؤكد جماعة الإخوان حرصها على لحمة الصف الوطني وقوى المعارضة فهي أمل مصر في التغيير، وتهيب بالجميع وضع الأمور في سياقها، دعماً للتقارب ولقطع الطريق على المتربصين.

حفظكم الله
وحفظ الله مصر حرة مستقلة لأهلها
وفرج عن كل أسرانا ومعتقلينا



صهيب عبد المقصود
المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين
الأحد 17 شوال 1447هـ؛ الموافق 5 أبريل 2026م